بقلم : احمد طلعت

نحو ديمقراطية حقيقية

البعض يتصور ان المطالبة بتعديل الدستور القائم حاليا (جريمة) فى حق الاستقرار والشرعية ، مع ان هذه الدعوة فى حقيقتها دعوة من اجل الاستقرار والشرعية .. !!

فكلنا يعلم ان الدستور الحالى قد تم وضعه فى غرفة مغلقة فى مبنى رئاسة الجمهورية - فى عهد الرئيس انور السادات - وكان يستهدف كما قال الرئيس السادات بنفسه ان يكون دستورا يصلح لفترة الانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية .

وكان الرئيس السادات - يرحمه الله - خائفا من ان يحدث فى مصر بعد نظام التعددية ماحدث فى البرتغال بعد سقوط نظام (سالازار) من فوضى واضطراب ، وقد ذكر ذلك الرئيس السادات بنفسه فى احدى خطبة ، وقال انه حريص على ان يتم التحول تدريجيا حتى لا يحدث فى مصر ما حدث فى البرتغال .. !!

ومهما كان اتفاقنا او اختلافنا مع الرئيس السادات فى وجهة النظر هذه ، فاننا - على كل الاحوال - نعترف بانها وجهة نظر يجب ان تؤخذ فى الاعتبار .. لكننا حتى اذا سلمنا بسلامة تقدير الرئيس السادات ، فاننا لا يمكن ان نتصور ان تطول فترة الانتقال الى الأبد ، أو ان يظل الدستور الذى وضع لفترة محدودة صالحا لأن يكون دستورا دائما لا تقترب منه يد التغيير بعد اكثر من عشرين عاما من صدوره .

والتغيير المطلوب ليس بالضرورة تغييرا شاملا ، بل انه يمكن ان يتم على مراحل ، تمتد كل واحدة منها خمس سنوات أو عشر .. فما كان يصلح فى بداية تجربة التعددية الحزبية لم يعد يصلح الآن بعد عشرين سنة من بدايتها .

فالدستور الذى صدر فى عام ١٩٧١ كان دستورا (اشتراكيا) نظرا لأن سياسة مصر وتوجهاتها فى تلك الفترة كانت تأخذ بالنظرية الاشتراكية ، لكننا اليوم فى عصر اصبحت فيه سياسة الدولة تدور حول (الانفتاح الاقتصادى) وتشجيع رءوس الاموال الخاصة والمشروعات الفردية على المساهمة فى عملية التنمية ، فكيف يمكن ان يتم ذلك فى ظل دستور لا يعترف الا بالملكية العامة ، ولا يشجع الا مشروعات القطاع العام .. ؟ !

هذه اذن نقطة تستحق التعديل حتى يتفق الدستور مع السياسة القائمة والمنفذة بالفعل ، بدلا من اللف والدوران حول نصوص الدستور او اصدار تشريعات تتعارض مع هذه النصوص .

ثم تأتى مسالة اخرى ذات اهمية بالغة ، وهى ما يسمح به الدستور القائم حاليا لاعضاء مجلس الشعب - اعضاء السلطة التشريعة - من العمل فى الحكومة ووحدات القطاع العام والهيئات العامة لقاء اجر مثلهم فى ذلك مثل جميع الموظفين فى خدمة السلطة التنفيذية .. ؟ !

لقد كان دستور ١٩٢٣ الذى وضع فى عهد الملكية، وفى اول سنوات الاستقلال ، ينص على عدم جواز تعامل اعضاء السلطة التشريعية فى ممارسة سلطتهم فى رقابة اعمال السلطة التنفيذية ، واتقاء لأية شبهة فى تاثير السلطة التنفيذية عليهم .

ثم جاء الدستور القائم ليسمح لاعضاء مجلس الشعب بالتعيين فى وظائف الحكومة ، وليسمح لهم ايضا ببيع ممتلكاتهم اليها او الشراء منها ، وهو امر ليس له مثيل فى جميع دساتير الدول المتقدمة ، بل ولم يكن له مثيل ايضا فى دستور ١٩٢٣ الذى صدر فى مصر منذ ستين عاما .. ؟؟

ومنذ ايام صدر قرار السيد محافظ القاهرة (بتعيين) السيد ... عضو مجلس الشورى مديرا للادارة التنفيذية لصيانة مبنى مجمع التحرير ، ونشر الخبر فى الصحف (القومية) بمنتهى البساطة ,, ومنتهى البراءة .. ١١

فهل يمكن لهذا (العضو المحترم) المعين بقرار من المحافظ ان يراقب تصرفات هذا المحافظ نفسه ناهيك عن وزير الحكم المحلى أو رئيس مجلس الوزراء .. ؟ !

وهل عجزت الحكومة عن ايجاد (موظف) آخر تتوافر فيه الكفاءة (لصيانة) مبنى مجمع التحرير بخلاف عضو مجلس الشورى ، عضو البرلمان ، الذى يفترض فيه انه يراقب اعمال السلطة التنفيذية .. ؟ !

انها ماساة بكل المقاييس ، لكنها ماساة تجد - مع الاسف - ما يبررها من نصوص الدستور القائم الذى وضع لمواجهة (فترة الانتقال) من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية ، ولم تمتد يد لتعديله - او تصحيحه - لاكثر من عشرين عاما حتى الآن .

ان المطالبة بتعديل الدستور ليس معناها اننا نريد ان ننزع السلطة عن الحزب الحاكم ، او اننا - لا سمح الله - نريد ان نفسح المجال امام العناصر المتطرفة لكي تتولى السلطة ، فهذا اخر ما يخطر على البال , لكننا فقط نريد ان يصبح الدستور تعبيرا عن الواقع الذى نعيشه وان تتم (تنقية) من نصوص وضعت لمواجهة ظروف استثنائية جعلت نظام الحكم فى مصر متخلفا مئات السنين عن الانظمة الديمقراطية فى العالم المعاصر .

اما التعديل الشامل للدستور فسوف يأتى وقته ، بعد ان توضع له ضوابطه ، حتى لا تتعرض مصر لهزات نحن احرص ما نكون الا تتعرض لها ، مثلما تعرضت دول اخرى لتلك الهزات عندما انتقلت بشكل مفاجىء الى الديمقراطية الحقيقية دون ان تمر بفترة انتقال تمهد بامانة (وجدية) للحكم الديمقراطى .. !!

ونحن مع الديمقراطية الكاملة ، لكننا ايضا مع الاستقرار وعدم تمكين (الديكتاتورية الجديدة) من القفز الى السلطة فوق اشلاء الديمقراطية

ولن يتحقق ذلك الا بالانتقال التدريجى (الجاد) ، اما الجمود وترك الامور على ما هى عليه بحجة الاستقرار ، فانه السبيل الوحيد الذى يتيح للتعصب والتطرف ان يمارس دوره خارج (ملعب) الشرعية .. !!